المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵏⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵙⵎⵔⵔⵓ
Conseil national des droits de l'Homme

كلمة السيدة آمنة بوعياش

رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

ندوة دولية: الرياضة كرافعة للنهوض بحقوق الإنسان، أي أثر على المجتمعات

25 نونبر 2025

شكرا السيد رئيس المحكمة الدستورية على تفضلكم برئاسة هذه الجلسة الافتتاحية

السيد رئيس مؤسسة المغرب 2030

السيدة نائبة رئيس اللجنة الأولمبية الدولية

السيد ممثل الفيفا

السيدات والسادة رئيسات ورؤساء المؤسسات الوطنية المغربية والافريقية

السيدات والسادة السفيرات والسفراء

حضرات السيدات والسادة، كل بصفته واسمه،

الأصدقاء والصديقات

مرحبا بكم، وبنا جميعا في رحاب هذا الفضاء المتميز

مرحبا بشركائنا وضيوفنا الدوليين والإقليميين والوطنيين بمركب محمد السادس لكرة القدم، في أول لقاء ينظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة المغرب 2030حول الرياضة وصلتها بحقوق الإنسان.

اختيار هذا الموضوع، السيدات والسادة، ليس اعتباطيًا، بل يعكس وعيًا متزايدًا، عالميًا وقاريا ووطنيا

بمكانة الرياضة كأداة للتربية على قيم حقوق الإنسان ورافعة للتنمية، ومجالا لإبداع التعابير العمومية.

الرياضة اليوم، الحضور الكرام، محور أساسي لنقاشات حقوقية ومجتمعية هامة. زخم نطمح لمواصلة استثماراته وحواراته وتفاعلات لتعزيز ترسيخ مسارنا الحقوقي

فالرياضة، بما تحمله من قيم حقوق الإنسان الانسان، ليست مجرد نشاط بدني، بل هي ممارسة يومية بأبعاد وتجليات لا تحصر هذا الفعل في معطى أو غاية واحدة.

فمن منظور ومقاربة قائمة على حقوق الإنسان، تتجاوز الرياضة حدود الممارسة والمنافسة، حدود المنصات والحلبات والملاعب، لتصبح أداة للتواصل، واللعب الجماعي، واحترام القواعد، وتقبل الاختلاف، وبناء الجسور... وهي كلها قيم تجسد جوهر حقوق الإنسان في بعدها اليومي والعملي.

السيدات والسادة، الحضور الكرام

لقد عرفت العلاقة بين الرياضة وحقوق الإنسان، تطورا نوعيا من خلال إدماج معاييرها في السياسات الرياضية الدولية، لتبدأ المفوضية السامية لحقوق الإنسان – تدريجيا-

ومع تزايد تأثير الرياضة بالمجتمعات، وارتباطها المتزايد بقضايا العدالة الاجتماعية، في تطوير توجيهات دولية بهذا الشأن.

توجيهات كان يشار إليها بصفة عرضانية في سياق النقاشات حول حقوق الطفل والمساواة وعدم التمييز. وبعد تزايد الانتقادات المرتبطة بالأحداث الرياضية الكبرى أنداك، شرعت المفوضية، في بلورة مواقف بشأن ضرورة معالجة المخاطر الحقوقية، لتنتقل إلى مأسسة التعاون مع الأجهزة الرياضية الدولية كالفيفا واللجنة الأولمبية الدولية، للتبلور الدعوة لدمج مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للأعمال وحقوق الإنسان في منظومات الحكامة الرياضية.

السيدات والسادة

يتزامن لقائنا اليوم مع إطلاق المغرب لديناميات كبرى في مجال كرة القدم، قاريا بعد أيام، وعالميا في 2030، في سياق تظاهرات تتقاطع فيها، بالنسبة لنا، حدود المنافسات الرياضية مع الطموحات الحقوقية، ليس وطنيا فقط بل قاريا وعالميا.

ونستحضر من خلال برنامجنا، خصائص تجعل من التظاهرات الرياضية، مسرحا وواجهة لاختبار مبادئ حقوق الإنسان، خلال هذه التظاهرات :المساواة، عدم التمييز، الكرامة، حرية التعبير، التمكين الاقتصادي، الحق في الصحة، الحق في التعليم، والمشاركة في الحياة الثقافية.

هي جميعها حقوق يكفلها الدستور وكرستها اتفاقيات ومواثيق دولية، جعلت من الرياضة، **امتدادا عمليا لجهود الدول والمجتمعات في إعمال التزاماتها الحقوقية**، ومجالا

لتجسيد القيم التي تشكل أسس المنظومة الكونية لحقوق الإنسان وفلسفتها.

الرياضة هي كذلك، تثمين لرأسمال بشري، يُؤسس لممارسات من شأنها تعزيز مجهودات التنمية البشرية. هي إذن منظومة تتجاوز حدود التظاهرات الرياضي بما تفتحه من إمكانيات وتحويل مهارات الشباب والنساء خاصة، إلى مبادرات وابداعات تتيح فرص شغل مستدامة.

من أجل ذلك كله نعتبر أن المجال الرياضي يوفّر لنا، كمؤسسة حقوقية، أرضية خصبة لرصد التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث وقف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على بروز مبادرات رياضية اجتماعية مبتكرة، وعلى حضور متصاعد للنساء والأطفال في مختلف فضاءات الرياضة، ما يجعل من الرياضة موضوع

اشتغال قائم بذاته، في مجال ترسيخ مكتسبات حقوق الإنسان وتعزيزها.

من هذا المنطلق الحقوقي، السيدات والسادة

يتعامل المجتمع الدولي مع الرياضة كفضاء جامع يساهم في تشكيل العلاقات بين الأفراد والجماعات، ضمن علاقة تفاعلية مع التنمية البشرية، وتقاطعات تفتح للشباب والأطفال والنساء والأشخاص الذين يعيشون وضعية إعاقة، آفاقا للتعبير وتعزيز المشاركة في الحياة العامة، وهو ما تجسده رؤية الأمم المتحدة التي اعتمدت الرياضة ضمن آليات تحقيق أهداف التنمية المستدامة،باعتبارها رافعة للمساواة وداعمة للإدماج ومحفزة للابتكار.

إن لقاءنا اليوم، **الحضور الكرام،** هو استشراف لمواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية

المرتبطة بتنظيم المملكة لاستحقاقات القارية والدولية وادماجها في عمليات متعددة الابعاد لتعزيز النهوض بحقوق الإنسان.

لقد أضحت الرياضة **حاضنة لتعابير عمومية بالفضاء العام والملاعب وبين الجمهور، وعبر المنصات الرقمية**، ديناميات اتخذت أبعادا نوعية خلال السنوات الأخيرة، سواء فيما يخص المبادرات التي تمزج بين الرياضة والعمل الاجتماعي، أو الحضور المتنامي للنساء داخل الفضاء الرياضي، أو تطور زخم مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة لذلك نقارب، نحن كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، **الرياضة كمجال قائم بذاته**

فيما يخص الفعل الحقوقي، وباعتبارها أيضا مؤشرا من مؤشرات تحول نوعي جماعي يشجع المشاركة المجتمعية.

لقد شهد المجتمع المغربي، السيدات والسادة، خلال العشرين سنة الأخيرة ترسيخا متصاعدا للأبعاد الإنسانية والحقوقية للرياضة، حيث باتت الرياضة ركنا من أركان القرارات العمومية وآلية من آليات النهوض بحقوق الإنسان.

هكذا عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عند تقييمه للوضع الحقوقي ضمن ملف ترشيح المغرب، وهو تقييم وضعناه رهن إشارتكم، ضمن دعامات الاستقبال، وكذا في سياق الاستراتيجية الحقوقية التي ستواكب تنظيم هذا الحدث العالمي،

لقد عمل المجلس على **استثمار المناسبة لتقديم توصيات في أبعاد متعددة، لا تقتصر على الجوانب المرتبطة بتنظيم كأس العالم، بل تمتد لتشمل مختلف الحقوق الأساسية**

التنمية، المشاركة المواطِنة، حماية الفئات الهشة، وتكريس مبادئ الحكامة الجيدة في تدبير الفضاءات الرياضية والمجتمعية.

مثل هذه المناسبات، بالنسبة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجلس الوطني بالمغرب، فرصة معرفية لتدقيق منظومة حقوق الإنسان في علاقتها بالرياضة، نحدد من خلالها آفاق استشراف إصلاحات بنيوية قادرة على ضمان استدامة النتائج ضمن ما يعرف بالموروث القائم على المقاربة الحقوقية- Human rights legacy.

تنظيم كأس العالم المغرب 2030، السيدات والسادة، لم يكن فقط مجرد حلم رياضي، بل ةطموح متجدد ورؤية متواصلة، تقاطعت فيها اختيارات المملكة ذات الصلة

بالتنمية، بحماية البيئة، وتوطين الحقوق الأساسية والنهوض بالقيم الإنسانية.

توقيعنا اليوم **لمذكرة تفاهم بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة المغرب 2030**، يشكل لحظة رمزية، تعكس هذا الاختيار وإرادة مشتركة لجعل الرياضة مجالا حقيقيا لترسيخ الحقوق وتجسيد مبدأ الكرامة الإنسانية في كل التفاصيل المرتبطة بالرياضة، من الأسرة، إلى الفضاء العام إلى الملاعب.

شريكنا اليوم، مؤسسة المغرب 2030، بما تحمله من طموح لتطوير البنيات التحتية الرياضية بالجهات والمدن المستضيفة،

وسهرها على إعمال مقاربة حقوق الإنسان في هذا الطموح، ستجد في المجلس الوطني لحقوق الإنسان شريكا قويا

وصادقا يواكب معها هذا المسار من زاوية تعزيز إعلاء القيم الحقوقية والإنسانية.

مذكرة التفاهم التي سنوقعها اليوم ليست إذن مجرد وثيقة للتعاون، انها فعل يتأسس على رؤية تعتبر أن التنمية لا يمكن فصلها عن احترام القيم الكونية، وأن الاستثمار في الإنسان هو أسمى أشكال البناء، وأن الرياضة، وهي تفتح الآفاق أمام مواطناتنا ومواطنينا،هي في الآن نفسه رافعة لتعزيز حقوقهم ولتعزيز إدماجهم.

كأس العالم 2030 وباقي التظاهرات الكبرى التي تحتضنها بلادنا فرصة لكي نبلورر نقدم نموذجا مغربيا جديدا في مسارنا المتواصل يربط بين الرياضة وحقوق الإنسان، يجعل من كل حدث رياضي مناسبة لإعادة تعريف التنمية انطلاقا من الإنسان وحقوقه وقدرته على المشاركة، وجعل

الرياضة مجالا تتشكل داخله ممارسة يومية قائمة على ثقافة حقوق الإنسان.

هو طموح. هو رؤية. هو التزام مشترك، بين الشركين

شكرا لكم